A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/51/L.32/Rev.1
4 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، باكستان، تونس، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، شيلي، الصين، عمان، غابون، فرنسا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، قطر، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، هايتي، هندوراس، اليمن: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٨/٥٠ واو المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان باريس وإلى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[1] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فضلا عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة والأهمية التي تولى لمتابعة هذا المؤتمر،

(١) A/CONF.147/18، الجزء الأول.

9635043

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي، التي تدخل في عِداد أقل البلدان نموا، يعيقها تغير الأحوال المناخية المحلية من النقيض إلى النقيض، ولا سيما حالات الجفاف والسيول والفيضانات كتلك التي حدثت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية، فضلا عن برنامج تسريح القوات المسلحة، يقتضي تكريس موارد كبيرة تتجاوز القدرات الفعلية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الحالة في جيبوتي قد تفاقمت نتيجة لتدهور الحالة في القرن الأفريقي، وبخاصة في الصومال، وإذ تلاحظ وجود عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين من بلدانهم، مما أجهد بشكل خطير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الهشة في البلد ويتسبب في مشاكل أمنية خطيرة في جيبوتي،

وإذ تلاحظ أيضا الحالة الاقتصادية والمالية الحرجة في جيبوتي، الناجمة من ناحية عن وقف العديد من المشاريع الإنمائية ذات الأولوية بسبب الأحداث الخطيرة التي استجدت على الصعيد الدولي، ومن ناحية أخرى عن الآثار التي طال أمدها للصراعات الإقليمية السابقة، ولا سيما في الصومال، والتي عطلت الخدمات والنقل والتجارة، مما يستنفد معظم إيرادات الدولة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن حكومة جيبوتي بدأت في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، واقتناعا منها بضرورة دعم برنامج الإصلاح المالي هذا واتخاذ تدابير فعالة بغية تخفيف الآثار، وبخاصة الآثار الاجتماعية، التي تترتب على سياسة التكيف هذه التي يجري تنفيذها، كي يحقق هذا البلد نتائج اقتصادية ملموسة،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة والإنعاش،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦[٢].

١ - تعلن تضامنها مع جيبوتي، حكومة وشعبا، وقد تعين عليها أن تواجه التحديات الدقيقة الناجمة بالذات عن شحة الموارد الطبيعية وعن الحالة الحرجة المستمرة في القرن الأفريقي، وبخاصة في الصومال؛

(٢) A/51/213.

٢ - ترحب بقيام حكومة جيبوتي بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، وتناشد، في هذا السياق، جميع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والوكات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الاستجابة على نحو مناسب، وعلى وجه الاستعجال، لاحتياجات البلد المالية فضلا عن احتياجاته المادية؛

٣ - ترجو مجتمع المانحين أن يشارك بنشاط وسخاء في المائدة المستديرة حول جيبوتي، التي سيجري تنظيمها في شباط/فبراير ١٩٩٧ من أجل مساعدة هذا البلد على إنعاش اقتصاده، وإعادة بناء هياكله الأساسية والاجتماعية وتنمية موارده البشرية؛

٤ - ترى أن تنفيذ برنامج تسريح القوات وخطة الإنعاش الوطني فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية يتطلب تقديم مساعدة مناسبة في شكل دعم مالي ومادي؛

٥ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للجهود التي يبذلها لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تواجهها جيبوتي؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع ببرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى جيبوتي؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعد دراسة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى جيبوتي، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها الثانية والخمسين.

- - - - -